## فساد القضاء خَطْبُ جَلَّ وعقبة كؤود أمام أى إصلاح منشود للوطن



Mohammad Salem 6/21/2011
To القوات المسلحة المصرية, mod@afmic.gov.eg
Reply

From: **Mohammad Salem** (mszsalem@hotmail.com)
Sent: Tuesday, June 21, 2011 4:32:53 PM
To: القوات المسلحة المصرية (mmc@afmic.gov.eg); mod@afmic.gov.eg

١.كان القضاءُ المصرى فى سابق عهودِهِ رمزاً مَهيباً للعدالة المعصوبة العينين أمامَ من يمثُل أمامَها بغير تفرقةٍ أو تمييز. وعندما بدأت عهودُ الإستبداد الغاشم والدكتاتورية العمياء فى نشر أجنحتها المظلمة على ربوعِ الوطن وغرْس أنيابها الدموية ومخالبها الباطشة فى عقول وقلوب وأجساد أبنائِه لم يكن ثمة مفر أمامَها من إفساد القضاء بتخريب أركانه وزعزعة ركائزه وتدمير هيبتِه وإختيار الفاسدين وضعافِ النفوس لتولى شؤونه لأن العدلَ والإستبداد ضدان على طرفى نقيض لا يتوافقان ولا يلتقيان.وكان ثمنُ هذا الإفسادِ باهظاً فقد قضى على قيم العدل والحرية والوطنية والمساواة بين جموع المصريين وأَحْدَثَ خراباً شاملاً بغير حدود فى جميع مناحى الوطن يعانى من وَطْأتِهِ جميعُ من يحيا فيه من أبنائه الذين فقدوا حقوقَهم بسبب هذا الفساد.

٢.أحيَتْ ثورة ٢٥يناير ٢٠١١ المجيدة جذوةَ الحلم والأمل فى نفوس المصريين فى أن يسودَ العدلُ بينهم وتعودَ العدالة مرةً أخرى معصوبة العَيْنَيْن لتقضى بين الجميع بالعدل والحق والمساواة دونما تفرقةٍ أو تمييز ولكن سرعان ما خَبَتْ الآمالُ فى العدل وذَوَتْ الأحلامُ فى المساواة ولما تنقضى شهورٌ معدودة على تضحيات شهدائها الأبرار الذين ضحوا بحياتهم الواعِدَة من أجل وطن أحبوه وبذلوا دماءهم الزكية بغير تردُّد أو حساب ليحيا فيه أهلوهُم وذوُوهم فى ظلال العدل والحرية والأمن والمساواة.فقد توالَتْ ـ ولمَّا تَزلْ تتوالى ـ العديدُ من القراراتُ الصادرِة عن العديد من الهيئات القضائية الموكول إليها أمرُ العدل والمساواة بين المصريين التى لا يَسَعْ المرءُ المتأمل لتكييفاتها القانونية ولمقاصدها الملتوية غيرُ الشعور بالدهشة والإستغراب والإستياء والإستنكار !!ليس فقط لصدورها من هذه الجهات المشبوهة التى لازالت تمارس وظائفها ومهامها فى ظل نفس المناخ الملُوث الذى كان يحكم أداءها فى عصور الفساد الشامل قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المجيدة ولكن أيضاً لسماح من بيدهم أمر الحكم والحل والعقد فى شئون الوطن الآن ـ وأقصد به المجلس الأعلى للقوات المسلحة ـ بصدورها بهذا العوار القانونى بغير مراجعة أو تمحيص.فهذه المراجعة ليست فقط حقاً للمجلس العسكرى بل هى واجب لازم وضرورى تُمْليه عليه وتفرضه أمانةُ المسؤولية الوطنية التى يتحملها ويقوم بأعبائها وتبعاتها الثقيلة فى هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الوطن.

٣.إننى أرجو من المجلس الأعلى للقوات المسلحة المسؤولِ عن حُكم الوطن الآن وأناشِدُهُ ـ حفاظاً على أمن الوطن وإستقرارِه ومستقبله ـ أن يضعَ نُصْبَ عينيه سلوكَ بعض القضاة فى محراب العدالة وسلوك بعض مَنْ يتولون أعلى المناصب القضائية فى مصر ويمسكون بيدهم مقاليدَ أعمال وإعمال القانون فى ساحة القضاء بعدما توالَتْ ـ بغير خوفٍ من محاسبة ودونما مبالاة بقدسية الأمانة فى تطبيق القانون ـ القرارات والتصرفات والمواقف التى تنتهك قدسية العدالة وتخالِف القانون وتُشيع اليأس والحنق والغضب فى نفوس المصريين والتى سمَحَت عَمداً وساعدت ـ بإقدامِها على هذه التصرفات المشبوهة المعيبَة وبإتخاذها لهذه القرارات المُريبَة الخاطئة ـ على إفلات العديد من المسؤولين وغير المسؤولين من لصوص الوطن وخوَنَة الشعب من قبضة العدالة وضياع أموال الوطن المنهوبة التى كانت تمثل رصيد ثرواته وأملِه فى تحقيق نهضتِه صَوْبَ حياةٍ أفضل.

٤.لقد كان المناخُ الفاسد الذى سادَ أجواءَ العديد من مَناحِى القضاء المصرى ـ الذى كان يوماً ما رمزاً مهيباً للعدل وطوداً شامَخاً للعدالة ـ أحَدَ أهم دوافع الثورة المجيدة ومنبعاً لا ينفذ لوقودها الذى إستمد منه شهداءُ الثورة الأبرار وأبطالُها شجاعةَ الإقدام على التغيير وتحدى الفساد الغاشم والسلطة الإستبدادية الباطشة دونما إعتبارٍ لأى خسائر أو تضحيات. ويُنذِر إستمرارُ هذا المناخ الفاسد على حالهِ بمستقبلٍ حالِك للوطن إذا ما ظل جاثماً على روحِ العدالة وممسكاً بخناقها فى محرابِ القضاء بغير رادِع أو رقيب وهو أمرٌ خطير وخَطْبٌ جَلَل يستلزم مواجهة عاجلة وإصلاحاً حاسماً وعقاباً رادِعاً قبلَ أن يُفلِت الزمام وتنطلق الأمورُ من أَعِنَتِها صوبَ غياهِبِ الفوضى والإضطراب والمجهول.

والله الموفق.

---

**Dr. Mohammad Saad Zaghloul Salem**
**Professor Of Medical Genetics**
**Faculty Of Medicine, Ain-Shams University**
**Cairo, Egypt**
**Phone : 0125874345**
**https://sites.google.com/site/mszsalem/**

د. محمد سعد زغلول سالم
أستاذ الوراثة الطبية ـ كلية طب جامعة عين شمس
الحيوية عضو لجنة الهندسة الوراثية والتكنولوجيا
والتكنولوجيا المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى
المجالس القومية المتخصصة